المحاضرة (3): الإسناد في اللّغة العربيّة:

تمهيد: يعبّر الإسناد في اللغة العربيّة، عن إحدى العلاقات النّحويّة التي تجمع بين اسمين أو اسم وفعل، وهو يُعَدُّ عمدة الكلام؛ باعتبار أنّه لا استغناء فيه لمتكلّم عنه، وعليه مدار الحديث في معظم علوم اللغة: كالنّحو، والبلاغة، واللسانيات، والأسلوبيّة. ويأخذ الإسناد في اللغة العربيّة طرفين، هما المسند والمسند إليه، كما يمكن أن تلحق به مخصِّصات تخصِّص معناه. ويُقسِّم النّحاة وعلماء البلاغة الإسناد في اللغة العربيّة باعتبارات عدّة؛ من حيث موضع الإسناد، وطبيعة المسند، وطبيعة المسند إليه. وعلى هذا الأساس جاءت هذه المحاضرة؛ لتقف على تحديد مفهوم الإسناد في اللغة العربيّة، وكذا طرفيه ومخصِّصاته، إلى جانب أنواعه كما قسّمها النّحاة.

أوّلا- مفهوم الإسناد في اللغة العربيّة: يدلُّ الإسناد في اللّغة العربيّة على الضّمّ أو ضمّ الشّيء إلى الشّيء. أمّا في اصطلاح أهل اللغة؛ فيدّل على ضمّ كلمة إلى كلمة مما يصلح فيهما الإسناد؛ بقصد الإخبار بهما وعنهما. ويشترك بهذا المعنى الاصطلاحيّ مع المعنى اللغويّ في صفة الضّمّ، وفي ما يلي توضيح هذه العلاقة بين المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ.

1- الإسناد لغة: تدلّ مادّة (س ن د) في اللّغة على الضّمّ؛ وكلّ شيء ضممته إلى شيء؛ فقد أسندته. وقد جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس "السِّينُ وَالنُّونُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى انْضِمَامِ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ... وَالسِّنَادُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ كَأَنَّهَا أُسْنِدَتْ مِنْ ظَهْرِهَا إِلَى شَيْءٍ قَوِيٍّ. وَالْمُسْنَدُ: الدَّهْرُ؛ لأَنَّ بَعْضَهُ مُتَضَامٌّ... وَالإِسْنَادُ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ يُسْنَدَ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ."[1] وسُمِّي في كلّ من هذه المعاني (قوّة النّاقة، والدّهر، وردّ الحديث إلى قائله) إسنادا؛ لأنّ كُلاًّ منها يقوم على صفة الضمّ؛ فالإسناد في النّاقة هو تضام فقرات ظهرها مما يوحي بقوتها، والإسناد في الدهر هو تضامّ أيامه وتواليها، والإسناد في الحديث هو ضمّه إلى قائله.

2- الإسناد اصطلاحا: يُعَدُّ سيبويه أوّل من تعرّض إلى مصطلح الإسناد في النّحو العربيّ، في حديثه عن علاقة المبتدأ بالخبر، من دون أن يعتبره علاقة قائمة بينهما، وهذا في باب (المسند والمسند إليه) حيث قال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك

[1]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دمشق: 1979، دار الفكر، ج3، ص105.

يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأنّ هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده."[1]

واعتُمِد بعد سيبويه مصطلح (الإسناد) عند النّحاة، للتّعبير عن تلك العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل الفاعل، أو باعتباره خاصيّة من خصائص الاسم.[2] وقد عرف من خلالها عدّة تعريفات، منها: أنّه "ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة؛ أي على وجه يحسن السّكوت عليه."[3] أو "نِسْبَة أحد الجزئين إِلَى الآخر ليُفِيد الْمُخَاطِب فَائِدَة يَصح السُّكُوت عَلَيْهَا."[4] أو هو "هو الحكمُ بشيءٍ، كالحكم على زُهير بالاجتهاد في قولك: زُهيرٌ مجتهد. والمحكومُ به يُسمى (مُسنَداً). والمحكومُ عليه يُسمى (مُسنَداً إليهِ). فالمسندُ ما حكمتَ به على شيءٍ. والمسندُ إليه ما حكمت عليه بشيءٍ."[5] وبغضّ النّظر عن صحّة هذه التّعريفات أو عدم صحّتها، فإنّ كلا منها يتّفق على أنّ الإسناد هو ضمّ كلمة إلى أخرى؛ بقصد الإفادة أو الإخبار، التي هي بمثابة حكم في التّعريف الأخير. ويمكن اختصار مجمل هذه التّعريفات في تعريف واحد، وهو أن الاسناد علاقة نحويّة تجمع بين اسمين أو اسم وفعل، يصحُّ بهما الإخبار.

ثانيا– طرفا الإسناد في اللغة العربيّة: يقع الإسناد في اللغة العربيّة بين اسمين أو اسم وفعل ويمتنع أنْ يكون بين المتجانسين من غير الاسم: كأن يكون بين فعل وفعل أو بين حرف وحرف. وبين غير المتجانسين من غير الفعل والاسم: كأنْ يكون بين حرف وفعل، أو بين حرف واسم؛ لعدم تحقيق الإسناد فيهما لما يُسمَّى الفائدة أو الإخبار التي هي غاية الإسناد، إلا ما جاء منهما على سبيل الحكاية مثلما سيأتي بيانه في الإسناد اللفظيّ، ضمن أنواع الإسناد. وهذا ما أكّده ابن يعيش في قوله: "إنّ التّركيب الذي ينعقد به الكلام، لا يحصل إلا من اسمين... أو من فعل واسم... ولا يتأتّى ذلك من

---

[1]– عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3. القاهرة: 1988، ج1، ص23.

[2]– ينظر في هذا: أبو القاسم محمود بن عمرو الزّمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط1. بيروت: 1993، مكتبة الهلال، ص23.

[3]– الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، نقلا عن: علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، بحث ماجستير، جامعة الموصل، بغداد: 2006، ص7.

[4]– عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، تح: محمّد إبراهيم عبادة، ط1. القاهرة: 2004، ص80.

[5]– مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص13.

فعلين؛ لأنّ الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتّى تسنده إلى محدّث عنه، ولا يتأتّى من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشّيء لا ينعقد مع غيره كلاما، ولم يُفِدْ الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النّداء خاصّة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل."[1] وبعده رضيّ الدّين الإستراباذيّ بقوله: "فالاسمان يكونان كلاما، لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلاما، إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند، وأمّا نحو: يا زيد؛ فسدّ (يا) مسدّ (دعوت) الإنشائي. والفعل مع الفعل أو الحرف، لا يكون كلاما؛ لعدم المسند إليه وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه."[2]

وإذا كان طرفا الإسناد أو المسند والمسند إليه في اللغة العربيّة، يردان على شكل اسم وفعل أو اسم واسم؛ ليقتصرا على عنصرين اثنين لا غير، هما عمدة الكلام؛ فإنّ بقيّة الأسماء مما يمكن أن تتّصلّ بهما على مستوى الجملة، تعدّ بمثابة مخصصات لا أقلّ ولا أكثر، وليست عمدة في الكلام، كما يوصف به المسند والمسند إليه. وعلى هذا الأساس يمكن قصر طرفي الإسناد في المسند والمسند إليه دون غيرهما، أمّا بقيّة الأسماء التي يمكن أن ترد ملازمة للمسند والمسند إليه في الجملة العربيّة؛ فيمكن اعتبارها مخصصات لا أقلّ ولا أكثر. وفيما يلي شرح هذه العناصر الخاصّة بالإسناد في اللغة العربيّة:

1- المسند إليه: يُعَدُّ المسند إليه في الجملة العربيّة الطّرف الأوّل والأساس في عمليّة الإسناد؛ وذلك لأنّ الكلام لا يكون إلا به وعنه، ومن دونه يتعذَّر أنْ يكون هناك إسناد، أو يُتصوَّر قيّام علاقة إسناديّة. وباعتبار أنّ المُسنَد إليه في اللّغة العربيّة لا يمكن أنْ يرد إلا اسما؛ فإنّ الأسماء التي يمكن أن تأخذ وظيفة المسند إليه في الجملة العربيّة، هي الأسماء التي تقوم بوظيفة الفاعل أو نائبه في الجملة الفعليّة. والمبتدأ غير المشتقّ، واسم الفعلِ النّاقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) واسمُ (إنّ) وأخواتها واسمُ (لا) النّافية للجنس في الجملة الاسميّة، وفي ما يلي التّمثيل لكلّ منها:[3]

1- الفاعلُ، نحو: جاء الحقُّ وزهقَ الباطلُ.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، نقلا عن: علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، بحث ماجستير، جامعة الموصل، بغداد: 2006، ص8.

[2]- ينظر: رضيّ الدّين الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ص34.

[3]- مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص13.

2- نائبُ الفاعل، نحو: يُعَاقبُ العاصون، ويثابُ الطَّائعون.

3- المبتدأُ غير المشتقّ، نحو: الصّبرُ مفتاحُ الفرَجِ.

4- اسمُ الفعلِ النّاقص، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النّساء: 17].

5- اسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ (ليس) نحو:

- ما زهيرٌ كسولا.

- تَعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً. (مقدَّر بأنت)

- لاتَ ساعةَ مندَمِ. (مُقدَّر بلات السّاعةُ ساعةَ مندم)

- إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعمل الصّالح.

6- اسمُ (إنّ) نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 119].

7- اسمُ (لا) النّافية للجنس، نحو: لا إلهَ إلا اللهُ.

2- المسند: يُعَدُّ المسند في الجملة العربيّة الطّرف الثّاني والأساس بعد المسند إليه، في عمليّة الإسناد؛ وذلك لأنّ الكلام لا يتمّ إلا به، ومن دونه كذلك يتعذَّر أنْ يكون هناك إسناد، أو يُتصوَّر قيّام علاقة إسناديّة. وإذا كان "المسند إليه هو المُتحدَّث عنه أو المحدّث عنه بتعبير سيبويه، ولا يكون إلا اسما، وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك، والفاعل، ونائب الفاعل. فإنّ المسند هو المُتحدَّث به أو المحدّث به، ويكون فعلا واسما، فالفعل هو مسند على وجه الدّوام ولا يكون إلا كذلك، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائم الرّجلان؛ فـــ (قائم) مسند و(الرّجلان) مسند إليه، وأسماء الأفعال."[1] وباعتبار أنّ المُسنَد في اللّغة العربيّة يمكن أنْ يرد فعلا كما يمكن أن يرد اسما؛ فإنّ من جملة ما يقوم بوظيفة المسند في الجملة العربيّة، هو: الفعل، واسم الفعل، والمبتدأ المشتقّ، وخبرُ المبتدأ غير المشتقّ، وخبرُ الفعل النّاقص، وخبرُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ (إنّ) وأخواتها وخبر (لا) النّافية للجنس. وفي ما يلي التّمثيل لكلّ منها:[2]

1- الفعل، نحو: جاء الحقُّ وزهقَ الباطلُ.

2- اسم الفعل، حذارِ الطّريقَ، ورويدكَ إذا مررت بها.

---

[1]- ينظر: فاضل صالح السّامرائيّ، الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها، ط2. عمّان: 2007، دار الفكر، ص13.

[2]- ينظر: مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص13-14.

3- المبتدأ المشتقّ: نحو قوله تعالى على لسان والد سيّدنا إبراهيم: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم: 46].

4- خبر المبتدأ غير المشتقّ، نحو: الصّبرُ مفتاحُ الفرَجِ.

5- خبر الفعلِ النّاقص، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النّساء: 17].

6- خبر الأحرفِ التي تعملُ عملَ (ليس) نحو:

- ما زهيرٌ كسولا.
- تَعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً.
- لاتَ ساعةَ مندَمِ.
- إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعمل الصّالح.

7- خبر (إنّ) نحو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: 119].

8- خبر (لا) النّافية للجنس، نحو: لا إلهَ إلا اللهُ. (مقدّر بموجود، أو معبود بحقٍّ)

3- المخصّصات: تجمع علاقة الإسناد بين طرفين هما المسند والمسند إليه لا أكثر ولا أقلّ ويمتنع على هذا الأساس أنْ تُسْنَدَ إحدى هاتين الوظيفتين (المسند أو المسند إليه) في الجملة العربيّة إلى طرف ثالث، وهذا على اعتبار أنّ الإسناد فيها يتمّ بين متلازمين هما المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل أو ما يحلّ محلّهما. وبالنّظر إلى طبيعة المسند إليه في كليهما؛ فإنّ الإسناد لا يقع إلى مع ما كان مرفوعا أو في حكم الرّفع (كالخبر المنسوخ مثلا) وهو ما اصطلح على تسميّته عند النّحاة بعمدة الكلام أو العمدة. أمّا بقيّة الأسماء المنصوبة أو المنصوبات -بتعبير النّحاة- التي يمكن أن ترد إلى جانب المسند والمسند إليه في الجملة الاسميّة أو الفعليّة؛ فهي تُعَدُّ عند النّحاة بمثابة فُضلة أو مخصّص. وتشمل هذه الفُضْلَة أو المخصّصات جميع المنصوبات، وما كان في حكمها (كالجار والمجرور) بما فيها: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والحال، والمُستثنَى، والتّمييز، والجار والمجرور. وفي ما يلي التّمثيل لكلّ منها:[1]

- يحترم النّاس العلماءَ.
- سافرت يومَ الخميس، وجلستُ أَمامَ المِنبرِ.
- سرت وزيداً حتّى آخر الطّريق، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: 71].

[1]- ينظر: مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص30.

- وقف النّاس احتراماً للعُلماء.
- أَحسنتُ إحساناً.
- طلعت الشّمس صافيةً.
- حضر الجميعُ إلا زيداً.
- أنا أكثرُ سنًّا منك، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: 12].
- سافر عليٌّ إلى العاصمة أو عليٌّ مسافر إلى العاصمة.

وإذا كان المسند يرِد اسما أو فعلا بالضّرورة، والمسند إليه لا يرِد إلا اسما؛ فإنّ هذه المخصِّصات ينطبق عليها ما ينطبق على المسند إليه، وهو ضرورة مجيئها أسماء لا غير، وذلك لأنّ الأسماء هي الأنسب لهذه الوظيفة كما يرى تمام حسّان، حيث يقول: "ومن جهة التّخصيص؛ فإنّ الأسماء تقع معبِّرة عن هذه العلاقة؛ فتكون منصوبة على معنى التّعدية، أو السّببيّة، أو المعيّة، أو الظّرفيّة، أو التّوكيد، أو بيان النّوع أو العدد، أو الحاليّة، أو التّمييز، أو الإخراج، أو الخلاف، والأفعال لا تقع هذا الموقع."[1]

ثالثا- أنواع الإسناد: يُقسِّم النّحاة وعلماء البلاغة الإسناد في اللغة العربيّة باعتبارات عدّة؛ من حيث موضع الإسناد، وطبيعة المسند، وطبيعة المسند إليه. وفيما يلي التّفصيل في كلّ نوع منها على حدة:

1- من حيث موضع الإسناد: يقسّم النّحاة الإسناد من حيث موضعه إلى نوعين: إسناد أصليّ وإسناد غير أصليّ. والأوّل منهما هو ما كان بين عمدتين في الكلام؛ أي بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. أمّا الثّاني؛ فهو ما كان بين اسمين ليس عمدة في الكلام، كأن يكون بين المشتقِّ ومرفوعه أو المصدر وفاعله المجرور. ومثال الأوّل (المشتقّ ومرفوعه) قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [النّساء: 75]. وقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر: 07]. فالصّفة (الظّالم) والحال (خشّعا) مع مرفوعهما على التّوالي (أهلُها) و(أبصارُهم) كلّ منهما يشكّل مع مرفوعه إسنادا غير أصليّ، لأنّهما ليسا بعمدة في الكلام.[2] أمّا مثال الثّاني (المصدر وفاعله المجرور) فنحو قولك: صَيْد زَيْدٍ أَوْفَرُ، وخَطٌّ عليٍّ أُجْمَلُ، وقِرَاءَةُ نَافِعٍ أَيْسَرُ، فالمصدر مع فاعله

[1]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط5. القاهرة: 2006، عالم الكتب، ص96.

[2]- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، بحث ماجستير، جامعة الموصل، بغداد: 2006، ص8.

المجرور في كلّ من هذه الأمثلة يشكّل كذلك مع مرفوعه إسنادا غير أصليّ. وقد ذهب فاضل صالح السّامرّائيّ إلى اقتراح استبدال هاتين التّسميتين الخاصّتين بهذا النّوع من الإسناد (الإسناد الأصليّ والإسناد غير الأصليّ) بمصطلحيّ (الإسناد التّام والإسناد النّاقص) مع أنّ الأمر لا يعدو أن يكون خلافا مصطلحيّا لا غير.[1]

2- من حيث طبيعة المسند: يُقسّم كذلك علماء البلاغة الإسناد من حيث طبيعة المسند إلى إسناد حقيقيّ وآخر مجازيّ. والأوّل منهما، هو ما أُسْنِد فيه الفعل إلى فاعل حقيقيّ، نحو: زيدٌ مسافرٌ، وعليٌّ مجتهدٌ، وجاء زيدٌ، وسافر عليٌّ. أمّا الثّاني فهو ما أُسْنِدَ فيه الفعل إلى فاعل غير حقيقيّ مجازا، نحو: العلم نور والجهل وظلام، وقول أبو فراس الحمداني:[2]

فليتك تحلو والحياة مريــرة وليتك ترضى والأنام غضاب

3- من حيث طبيعة المسند إليه: يقسّم النّحاة كذلك الإسناد من حيث طبيعة المسند إليه، إلى نوعين: إسناد معنويّ وإسناد لفظيّ. والأوّل منهما -وهو الأصل في الإسناد- هو ما يتحقّق حينما يُنْسَبُ للكلمة (المسند إليه) ما لمعناها: كنسبة السّفر والسّير والمجيء لمن بإمكانه القيام بهذه الأفعال حقيقة أو مجازا: كسافر زيدٌ، وطار عليٌّ فرحا، واجتهد محمّد، ومحمد مجتهدٌ. وبعبارة أخرى هو ما يكون فيه المسند إليه، مما يصحّ الإسناد إليه لفظا ومعنى. أمّا الثّاني وهو الإسناد اللفظيّ؛ فهو ما يتحقَّق حينما يُنْسَبُ الحُكْمُ (لا المعنى) للفظ، نحو قولهم: زعموا مطيّةُ الكذبِ؛ أي هذا اللفظ (زعموا) مطيّة الكذب، وقول: لا إله إلا الله كلمة التّوحيد. أي هذا اللفظ (لا إله إلا الله) كلمة التّوحيد كذلك. وبعبارة أخرى الإسناد اللفظيّ هو ما يكون فيه المسند إليه، مما يصحّ الإسناد إليه لفظا لا معنى. نحو قولك في الإعراب: جاء فعلٌ ماضٌ، وفي حرف جرّ، وليت حرف مشبّه بالفعل، فكلّ لفظ منها (جاء، وفي، وليت) جاءت في موضع الابتداء، مع أنّ كلاًّ منها لا يصلح للإسناد، أو أن يكون مسندا إليه، إلا على سبيل الإسناد اللفظيّ. وهلمّ جرا.[3]

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، نقلا عن: علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، بحث ماجستير، جامعة الموصل، بغداد: 2006، ص9.

[2]- ينظر في هذا النوع من الإسناد: علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص9.

[3]- ينظر في هذا النّوع من الإسناد: فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ص30. وعلي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص9.